

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ
رَوَاهُ مُسْلِمٌ

البناء العلمي

البناء العلمي

المرحلة الثانية

الفصل الدراسي الأول

ملحة الإعراب ٣

أ.د. سليمان العيوني

الدرس الثاني عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

باب الممنوع من الصَّرف.

• ففي الدَّرس الماضي كُنَّا قد تكلمنا على الممنوع من الصَّرف، وقلنا: إِنَّ الأسماء الممنوعة مِنَ الصَّرف هي أحد عشر اسمًا، منعتها العرب من الصَّرف، أي: مَنَعَتَهَا مِنَ التَّنْوِين وَمِنَ الْجَرِّ بِالْكَسْرَةِ، فهي لا تنون، وإذا جُرَّتْ فَإِنَّ علامة جَرِّها الفتحة نيابة عن الكسرة.

• هذه الأسماء الأحد عشرة عرفنا أنها تنقسم ثلاثة أقسام:

❖ **القسم الأول:** مَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرف مُطْلَقًا، يعني: لعلة واحدة، وهما اسمان، الأول: الاسم المختوم بألف التأنيث مقصورة أو ممدودة.

❖ **القسم الثاني:** الاسم الذي على صيغة من صيغ منتهى الجموع.

❖ **القسم الثالث:** هي الأسماء التي تُمنع مِنَ الصَّرف لعلتين، إحداها العلمية، وهي ستة أسماء، وهي:

(١) العَلَمُ المُرْكَبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا.

(٢) العَلَمُ المؤنث.

(٣) العَلَمُ الأعجمي.

(٤) العَلَمُ المختوم بألف ونون زائدتين.

(٥) العَلَمُ المعدول.

(٦) العَلَمُ على وزن الفعل

• وقد تكلمنا في الدَّرس الماضي على بعضها، وَبَقِيَ بعض منها نتكلم عليه -إن شاء الله- في هذا الدرس، فإذا انتهينا منها، ننتقل إلى الاسم الثالث من الأسماء الممنوعة من الصَّرف، وهي الأسماء التي تمنع من الصَّرف لعلتين، إحداها الوصية، وهي ثلاثة أسماء.

□ نكمل الأسماء التي تُمنع من الصَّرف لعلتين، إحداها العلمية، وقد توقفنا على الكلام على العَلَمِ

المعدول، وهو الاسم السابع من الأسماء الممنوعة من الصَّرف.

- العلم المعدول هو: العلم الذي عَدَلْتُ به العَرَب مِن صِيغَتِهِ، إلى صيغة أخرى، والمعنى فيهما واحد، وقلنا: إِنَّ العلمَ المعدول يشمل أربعة أشياء، وهي:
 - ❖ **الأول:** العلمُ المذكر الذي على وَزن فَعَلَ، ك: "عمر"
 - ❖ **الثاني:** العلمُ المؤنث الذي على وزن فَعَالِي، كحذامي.
 - ❖ **الثالث:** أمس، وقد تكلمنا على هذه الثلاثة.
 - ❖ **الرابع:** اسم سَحَرَ، ويراد به آخرُ الليل، فالسَّحَر هو اسم لآخر الليل.
- وكلمة سَحَرَ لها حالتان

❖ **الأولى:** إذا أُريدَ بها "سَحَرَ" غَيْرَ مُعِين، يعني: أريد بها آخر الليل مُطلقًا، فهذه معربة باتفاق، كأن تقول: "كنا نلتقي سَحَرَ"، يعني: كنا نلتقي في آخر الليل، ولا تُريد سَحَرَ مُعِينًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نَجِّنَاهُمْ بِسَحَرَ﴾ [القمر: ٣٤]، أي: نجيناهم في آخر الليل.

❖ **الثانية:** لـ "سَحَرَ": أن تريد بها سَحَرَ لَيْلَتِكَ، إذن فهو سَحَرَ مُعِين، وهو سَحَرَ لَيْلَتِكَ، كأن تقول مثلًا في أوَّل الليل: "تعال إليَّ سَحَرَ"، يعني: آخر هذه الليلة، أو تقول بعد انقضاء الليلة: "زُرْتُه سَحَرَ"، يعني: زُرْتُه في آخر هذه الليلة التي انقضت، فـ "سَحَرَ" في هذه الحالة تكون اسمًا ممنوعًا مِنَ الصَّرْف، لا يُنون، فتقول: "تعال إليَّ سَحَرِيَا محمد"، و "سَحَرَ" هذا ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لكنَّه لا يُنون، وتقول: "زُرْتُه سَحَرِيَا محمد"، كذلك.

- والغرض هنا كالغرض في كلمة "أمس"، هو أَنَّ الحركة تُمَيِّزُ المعنى، فإذا قلت: "زُرْتُه سَحَرَ"، فإنك تريد سَحَرَ غير مُعِين.

وأما إذا قلت: "زُرْتُه سَحَرَ"، فإنك تريد سَحَرَ هذه الليلة، فبدلاً من أن تقول: زرتَه سَحَرَ هذه الليلة، أو تقول: زرتَه سَحَرَ مِنَ الأسْحَار، تميز بينهما بالحركة، فإذا نونته زرتَه سَحَرَ، يعني سَحَرَ مِنَ الأسْحَار، وإذا مَنَعْتَ مِنَ الصَّرْف: "زرتَه سَحَرِيَا محمد"، تريد سَحَرَ هذه الليلة. والحريري لم يذكر في مُلَحَّتِهِ مِنَ الممنوع مِنَ العلمِ المعدول إِلَّا المعدول مِنَ فَاعِلٍ إِلَى فَعَلٍ، كما قلنا ذلك في الدرس الماضي.

❑ **الاسم الثامن من الأسماء الممنوعة مِنَ الصَّرْف:** العلم الذي على وَزن الفعل، الوزن يعني البناء، معلوم أَنَّ الأفعال لها أبنية، لها تسعة عشر بناءً، والأسماء لها أبنية، أَوْصَلَهَا سِبْيَوِيهِ إلى قُرَابَةِ ثلاثمائة، واستدركوا عليه، حتى أَوْصَلُوهَا إلى قُرَابَةِ ألف وخمسمائة. فالأفعال لها أوزان وأبنية، والأسماء لها أوزان وأبنية.

هناك أوزان مُشتركة، يعني: مَوْجُودَةٌ بِكَثْرَةٍ فِي الأسماء وَفِي الأفعال، وهناك أوزان خاصة بالأسماء، وهناك أوزان خاصة بالأفعال، وهناك أوزان تَكَثَّرُ فِي الأفعال، وَتَقِلُّ فِي الأسماء.

➤ مَاذَا نريد بقولنا: **العلمُ يُمنَع مِنَ الصَّرْفِ إذا كان على وزن الفعل؟**

● الأفعال تأتي على أوزان خاصة بها، وتأتي على أوزان تكثر فيها، وموجودة في الاسم بقلّة، وتأتي على أوزان كثيرة فيها، وكثيرة في الأسماء، نريد الاسم الذي يأتي على وزن خاص بالأفعال، أو يأتي على وزن كثير في الأفعال، ونادر أو قليل في الأسماء.

● أمّا إذا جاء الاسم على وزن موجود في الأسماء، وموجود في الأفعال، فهذا لا يُمنع من الصّرف، فمثلاً كلمة: "حَكَمَ"، هي: اسم، يا أبا الحَكَم، "حَكَمَ"، أو "حَمَدَ"، هذا لا يُمنع من الصّرف، هذا مصروف، تقول: "حمدٌ"، و "حكَمٌ"؛ لأنَّ "فَعَلَ" موجود في الأفعال، مثل: "جلس، و ذهب"، وموجود في الأسماء، مثل: "جبل، وقمر"، هذا ما يُمنع من الصّرف، حتى ولو كان علماً، لكن إذا جاء الاسم على وزن خاصّ بالفعل، أو غالبٍ في الفعل، فإن الاسم حينئذ يُمنع من الصّرف؛ لأنَّه صَار حينئذ مُشبهًا للفعل، مثال ذلك: كأن تُسمي رجلاً بـ "يزيد"، أو بـ "يشكر"، أو بـ "تغلب"، أو بـ "شمّر"، أو بـ "أحمد"، هذه ممنوعة من الصّرف، لماذا؟

● لأنَّ "يزيد" في الأصل فعل، تقول: "يزيدُ الماء"، ويشكر، وتغلب، وأحمد، تقول: "أنا أحمد الله"، هذا فعل مضارع، ثُمَّ سَمَّيْت به، "أحمد"، فمَنع من الصّرف، وكذلك شمّر، تقول: "شمّر عن ساعده"، ثم سَمَّيْت به، فهذه ممنوعة من الصّرف.

➤ وجعفر ممنوعة من الصّرف؟

● لا، جعفر هذه موجودة في الأسماء، وموجودة في الأفعال، موجودة في الأفعال مثل: بَعَثَ، و "زلزل"، وموجودة في الأسماء، مثل: "جعفر"، و "تغلب"، و "عقرب"، فهذه لا تمنع من الصّرف، وفي ذلك يقول الحريري كما قرأنا:

وأجر ما جاء بوزن الفعل	مُجَرَّاهُ في الحكم بغير فصل
فقولهم أحمدٌ مثل أذهب	كقولهم تغلبٌ مثل تضرب

● لننتقل بعد ذلك إلى الأسماء التي تُمنع من الصّرف لعلتين، إحداهما الوصفية، وهي ثلاثة أسماء، نذكرها ونكمل بها الأسماء الممنوعة من الصّرف التي ذكرناها قبل قليل، وهي ثمانية، فلهذا نقول:

□ **الاسم التاسع من الأسماء الممنوعة من الصّرف:** الوصف المختوم بألفٍ ونونٍ زائدتين، ويختص الوصف حينئذ بوزنٍ من الأوزان، وهو وزن فعْلان. أمّا أي وزن آخر غير فعْلان، فلا يُمنع من الصّرف.

● الممنوع من الصّرف على وزن فعْلان، نحو: "غضبان، وسكران، وعطشان"، ممنوعة من الصّرف، تقول: "رأيت رجلاً عطشاناً"، ما تقول: عطشاناً، بل: "رأيت رجلاً عطشاناً يا محمد"، ما يُنون.

وهذا لا يُمنع من الصّرف إلا بشرطين، الأول:

أن تكون وصفيته أصلية، كيف أصلية؟

أي: ليست عارضة، يعني هو في الأصل وصف، ووصف به، فمثلاً:

عطشان، يعني مُتصف بالعطش.

غضبان، يعني مُتصف بالغضب.

وهكذا، أمّا لو كانت وصفيته عارضة، فإنه يبقى على أصل الأسماء مصروفًا.

➤ كيف تكون الوصفية عارضة؟

- يعني هو اسم في الأصل وليس وصفًا، اسم خالص في الأسماء، ثم إِنَّكَ وَصَفْتَ بِهِ مِنْ بَابِ الْمُبَالَغَةِ، بَابِ الْبَلَاغَةِ.
- مثال ذلك: كلمة صفوان، صفوان في اللغة يُراد به الحجر الأملس، الحجر الأملس هذا وصف أو ذات؟ هذا ذات، والذات: هو كل شيء يُدْرِك بِحَاسَةِ مِنَ الْحَوَاسِ الْخَمْسِ.
- ثم إِنَّكَ تقول: "رأيت رجلاً صفوانًا"، تريد أَنَّهُ رَجُلًا قَاسِيًا مِثْلَ الصَّفْوَانِ، أي: مثل الحجر، كما تقول: "رأيت رجلاً حَجْرًا"، فحينئذ صفوان على وزن فَعْلَانٍ، وهنا استعمل وصفًا، لكن وصفيته أصلية أو عارضة هنا؟ عارضة، فيبقى على أصل الأسماء، فيُصَرَف.
- والشَّرْطُ الثَّانِي لِمَنْعِ فَعْلَانِ الْوَصْفِ مِنَ الصَّرْفِ: أَنْ يَكُونَ تَأْنِيثُهُ بِغَيْرِ التَّاءِ، يَعْنِي فَعْلَانٌ، مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى، مثل: "غضبان، رجل غضبان، وامرأة غضبي، وسكران وسكري، وعطشان وعطشى"، هذا ممنوع من الصَّرْفِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُؤَنَّثُهُ بِالتَّاءِ، فَعْلَانٌ، وَفَعْلَانَةٌ، فَبِهَذَا يَبْقَى عَلَى أَصْلِ الْأَسْمَاءِ مَصْرُوفًا، مثل: "ندمانٌ وندمانَةٌ، و سلطانٌ، و سلطانةٌ، و شيطانٌ و شيطانةٌ، و عريانٌ، و عريانةٌ، وهكذا".
- وفي ذلك يقول الحريري:

أَوْزَنِ فَعْلَانِ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى كَسَكْرَانِ فَخُذْ مَا أَنْفُثُهُ

- فقال: "أَوْزَنِ فَعْلَانٍ" فاشتَرَطَ أَنَّ الْوَصْفَ يَكُونُ عَلَى فَعْلَانٍ، وَاشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى لَا فَعْلَانَةً، وَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ فِيهِ أَصْلِيًّا لَا عَارِضًا.
- **الاسم العاشر من الأسماء الممنوعة مِنَ الصَّرْفِ:** الوصف الذي على وزن أَفْعَلٍ، وبعضهم يقول: الوصف الذي على وزن الْفِعْلِ، لكن ليس على أي وَزْنٍ مِنْ أَوْزَانِ الْفِعْلِ، وإنما يكون على وزن أَفْعَلٍ.
- إِذَنْ أَيْ وَصَفٍ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ، فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، مثل: "أكبر" و "أصغر" و "أجمل" و "أقبح" و "أطول" و "أقصر"، وهكذا.
- تقول: "محمدٌ أكبرٌ مِنْ زَيْدٍ"، ما تقول: أكبرُ.
- وتقول: "اشتريت كتابًا أَحْمَرَ"، ما تقول: كتابًا أَحْمَرًا، وهكذا.
- وَيُلْغِزُ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ فَيَقُولُ: صَفَارُ الْبَيْضِ أَصْفَرٌ، أَمْ أَصْفَرًا؟ يَرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ ذَهْنُكَ إِلَى اللَّغْزِ الْآخَرِ، نَقُولُ: صَفَارُ الْبَيْضِ أَصْفَرٌ أَمْ أَصْفَرًا؟
- نقول: لَا أَصْفَرٌ وَلَا أَصْفَرًا، صَفَارُ الْبَيْضِ أَصْفَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لَا يَنْوَنُ.
- وَالْوَصْفُ الَّذِي عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ، وَالَّذِي يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ يُشْتَرَطُ لِمَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ الشَّرْطَانِ السَّابِقَانِ، وَهُمَا: أَنْ تَكُونَ وَصْفِيته أَصْلِيَّةً لَا عَارِضَةً، وَأَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ أَفْعَلٌ فَعْلَاءً، فَلِهَذَا كَلِمَةُ "أَرْمَلٌ" يُصَرَفُ، فَنَقُولُ: "امرأة أَرْمَلٌ"، و "أَرْمَلَةٌ"؛ لِأَنَّ "أَرْمَلٌ" مُؤَنَّثُهُ "أَرْمَلَةٌ".
- وكذلك "أَرْنَبٌ" حَتَّى وَلَوْ اسْتَعْمَلْتَهُ وَصَفًا، كَقَوْلِكَ: "مررت برجلٍ أَرْنَبٍ"، تريد ذليلاً وخائفاً، أَيْضًا يُصَرَفُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَصْفٌ بِهِ.

إذن فالوصفية فيه عارضة لا أصلية، وكذلك كلمة "أربع"، تقول: رأيت أربعاً مِنَ النِّسَاءِ؛ لأنَّ أَرْبَعَ في الأصل اسم عدد، لكن هنا تقول: "جاءت نسوةٌ أَرْبَعٌ" فوصفت به، فصارت الوصفية بها عارضة، وهذا قول الحريري:

مثالُهُ أَفْعَلٌ فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشَّيَاطِينِ

● فأفعل في الصفات ممنوع من الصِّرف، وأحمر في الشَّيَاطِينِ، يريد بالشَّيَاطِينِ الألوان، أيضاً أفعل في الألوان ممنوع من الصِّرف.

❑ **الاسم الحادي عشر من الأسماء الممنوعة من الصِّرف:** وهو الوصف المعدول.

● وعرفنا المراد بالمعدول من قبل، وقلنا: هو الذي عدلَّتْ به العرب من صيغته إلى صيغة أخرى، والمعنى واحد، والمراد بالوصف المعدول شيئان:

❖ **الأول:** كلمة أُخَر، يقولون: هي معدولة عن آخر، على قياس اسم التفضيل؛ لأنَّ القياس باسم

التفضيل أن يلزم التذكير والإفراد، إلا إذا عُرِفَ أو أضيف، كقوله -سبحانه وتعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ

أُخَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فَمُنْعٌ مِنَ الصِّرف، ولم يقل: "أَيَّامٍ أُخَرٍ"، فلماذا منع أُخَرٌ مِنَ الصِّرف؟

قالوا: لأنَّه وصف معدولٌ عن صيغته، فكلمة آخر ممنوعة دائماً مِنَ الصِّرف؛ للوصفية والعدل.

❖ **الثاني:** مفعّل وفعال، من الواحد إلى العشرة، كـ "موحد و أحاد" و "مثنى و ثناء" و "مخمس و

خماس"، إلى "معشرو عشار"، هذه ممنوعة مِنَ الصِّرف، تقول: أدخلوا ثلاثاً، أو أدخلوا مثلي، وجاء

الطلاب ثنائى، أو جاء الطلاب مثنى، والمعنى في أدخلوا ثلاث، يعني أدخلوا ثلاثة ثلاثةً، وهكذا.

● هذا الباب -باب مفعّل وفعال في الأعداد- لا يخرج استعماله غالباً عن ثلاثة أعراب: إمَّا أن يكون حَالاً، أو

نَعْتًا، أو خَبَرًا.

❖ **الإعراب الأول:** إمَّا أن يكون حالاً كقولك: "أدخلوا ثلاثاً"، أي: أدخلوا حالة كونكم ثلاثة ثلاثةً، ومن

ذلك قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً﴾ [النساء: ٣] يعني: حالة كونهن مثنى وثلاث

ورباع.

❖ **الإعراب الثاني:** أن تكون نعتًا، أن تُنعت بها النكرة، كقولك: "مررت بسياراتٍ مثنى وثلاث وربع"، ومن

ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَىٰ أُجْنِحَةٍ مَّثْنًى وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ﴾ [فاطر: ١]، فـ "مَثْنًى" نعت لـ "أُجْنِحَةٍ".

❖ **الإعراب الثالث:** أن تكون خبرًا، كقوله -عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنًى مَثْنًى»^١، فـ "صلاة

الليل" مبتدأ، و"مثنى" خبر، و"مثنى" الثانية توكيد.

● وهذا هو قول الحريري:

أَوْزَنَ مَثْنًى وَثَلَاثَ فِي الْعَدَدِ إِذَا مَا رَأَى صَرَفَهُمَا قَطُّ أَحَدٌ

● فذكر مفعّل وفعال، ولم يذكر أُخَر.

^١ رواه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (٧٤٩) عَنْ ابْنِ عُمرَ: "أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنًى مَثْنًى، فَإِذَا خَشِيتُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِي لَكُمْ مَا قَدْ صَلَّى".

- ثُمَّ إِنَّ الْحَرِيرِي -رحمه الله تعالى- في آخر هذا الباب ذكر مَسْأَلَتَيْنِ مِنْ مَسَائِلِ الْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ،
❑ المسألة الأولى: تتعلق بأسماء الأماكن، يعني: كأسماء الدول، والمدن، والوديان، والبقاع، وهكذا.
 وعلمنا في باب العلم أن أسماء الأماكن أعلام، أعلامٌ عليها، طيب هل تُمنع من الصَّرْف؟ أم تبقى مصروفة؟
 نقول: أسماء الأماكن لا تخلو من حالتين:

❖ الحالة الأولى: أن تدخل تحت بابٍ من أبواب الممنوع من الصَّرْف السابقة، كأن تكون مُؤنثة بألف التانيث، أو مُؤنثة بتاء التانيث، أو تكون أعجمية فوق ثلاثة أحرف، أو مختومة بألف ونون زائدتين، وهكذا، فهذه حكمها المنع من الصَّرْف؛ لأنها داخلَةٌ في أبواب الممنوع من الصَّرْف، نحو: "مكة و بريدة و عنيزة و شرورة" هذه مؤنثة بتاء التانيث، "أبهى و فيفا و صنعاء" هذه مؤنثة بألف تانيث، ونحو: "نجران"، مختومة بألف ونون زائدتين، ونحو: "لندن، واشنطن و باريس، و قبرص"، فهذه أعلام أعجمية، هذه كلها ممنوعة من الصَّرْف قولًا واحدًا.

❖ الحالة الثانية: ألا تدخل تحت بابٍ من أبواب الممنوع من الصَّرْف السابقة، فهذه يجوز فيها وجهان:
❑ الوجه الأول: الصَّرْف، أن تبقى مصروفةً على أنها أعلامٌ مُذكَّرةٌ لأماكن، والمكان مذكر، يعني تكون أعلام مذكَّرة، والعلم المذكر الأصل فيه أنه مصروف.

❑ الوجه الثاني: المنع من الصَّرْف، أن تُمنع من الصَّرْف على أنها أعلامٌ مؤنثةٌ لبقاع، والبقعة مؤنثة، فتدخل في العلم المؤنث، فتمنع من الصَّرْف، يعني يجوز لك فيها الصَّرْف، ويجوز لك فيها المنع باعتبارين، نحو: "عرعر، و عدن، و واسط، و دبي، و تبوك، و حائل".

- يجوز أن تقول: "ذهبت إلى حائل"، علم مكان مصروف، أو "ذهبت إلى حائل"، علم مؤنث؛ لأنه علم على بقعة، فهذا هو القول المشهور في هذه المسألة، أسماء الأماكن.
- وهناك قول آخر لبعض النحويين في أسماء الأماكن، وهؤلاء يقولون: بل تتبع العرب في ذلك، فما صرفته من أسماء الأماكن نصرفه، نحو: "مئى، و واسط، و حنين"، هذا ورد عن العرب أنها أسماء مصروفة ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة: ٢٥] مصروف. وقالوا:

تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنَنْ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنْنَا عَارِفٌ

- وَأَمَّا مَا جَاءَ فِيهَا الْوَجْهَانِ، جَاءَ فِيهَا عَنِ الْعَرَبِ الصَّرْفُ وَعَدَمُ الصَّرْفِ، فهذا نجيز فيه الوجهين، وإذا لم يأت فيها عن العرب شيء، يعني: لم يُسمع شيء عن العرب في هذا الاسم المعين، لا صَرَف ولا مَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ، هذا أيضًا نجيز فيه الوجهين.
- إذن فهؤلاء يفصلون، فيقولون: ما سُمع عن العرب بالمنع نمنعه، وما سُمع بالصَّرْف نصرفه، وما سُمع بالمنع والصَّرْف نجيز الوجهين، والذي لم يُسمع فيه شيء نجيز فيه الوجهين، يعني لابد أن تعرف في كل اسم مكان كيف تعاملت معه العرب، وممن قال بهذا القول الحريري، فلهذا قال:

وَلَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ الْبَقَاعِ إِلَّا بِقَاعٍ جَنَّ فِي السَّمَاعِ

مَثَلُ حُنَيْنٍ وَمِثْلِي وَبِذَرٍ ووَاسِطٍ وَدَابِيقٍ وَجِجْرِ

• وكما قلنا: المشهور هو القول الأول، وهو أنَّ أسماء الأماكن إذا لم تدخل في باب من أبواب الممنوع من الصَّرف يجوز فيها الوجهان السابقان على الاعتبارين المذكورين.

□ **المسألة الثانية:** أنَّ الأسماء الممنوعة من الصَّرف، إذا جاءت في الشَّعر، فيجوز للشاعر أن يصرفها، وأن يمنعها من الصَّرف، فإن منعها من الصَّرف، فهذا حكمها، وإن صرفها، فصرفها حينئذ جائز؛ للضرورة الشعرية، كقول امرئ القيس في معلقته:

ولقد دخلت الخدر خدر عنيزة فقلت لك الويلات إنك مرجل

• عنيزة: اسم حبيبته، يعني: علم مؤنث، وقال الآخر:

كأن دنانيرًا على قسماهم وإن كان قد شَفَّ الوجوه لقاء

• فقال: دنانيرًا، بالصَّرف. وقال الآخر:

تبصَّر خليلي هل ترى من ضعائنٍ تحملن بالعلياء من فوق جرثم

• فصرف ضعائنٍ. وهذا هو قول الحريري:

وجائزٌ في صِنعةِ الشَّعرِ الصِّلِفُ أن يصرفَ الشَّاعرُ ما لا ينصَرِفُ

• نقول أيضًا: ويجوز صرف ما لا ينصرف في النثر للتناسب، لو ذكرت مثلًا كلمات مصروفة، وذكرت كلمة تناسمها، ولكنها ممنوعة من الصَّرف، فلك أن تصرفها لكي تناسب بقية هذه الأسماء المصروفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، فأغْلَالًا وسَعِيرًا مصروفتان، وسلاسل ممنوعة من الصَّرف، وجاءت على هذه القراءة ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، كلها بالصَّرف التناسب، ومن ذلك قراءة: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]، فصرف "قَوَارِيرًا" الأولى والثانية للتناسب، وفي الآيتين قراءات أخرى.

باب العدد.

• { قال الحريري -رحمه الله-:

وإن نطقت بالعقود في العدد	فانظر إلى المعداد لقيت الرشد
فأثبت الهاء مع المذكر	واحدف مع المؤنث المشتمر
تقول لي خمسة أبواب جدد	وازم لها تسعاً من النوق وقد
وإن ذكرت العدد المركب	فهو الذي استوجب أن لا يُعربا
فألحق الهاء مع المؤنث	بآخر الثنائي ولا تكتثر

مثالُهُ عِنْدِي ثَلَاثَ عَشْرَةَ جُمَانَةً مَنْظُومَةً وَدُرَّةٌ
وَقَدْ تَنَاهَى الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيفَاءٍ {

فيه بيت هنا ساقط من بعض النسخ:

وَعَكْسُهَا يُعْمَلُ فِي التَّذْكِيرِ بَغْيَرٍ إِنْ شِئْتَ وَلَا تَأْخِرُ
{وَقَدْ تَنَاهَى الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيفَاءٍ {

قلنا: هذا الباب ذكره الحريري لبيان أحكامه من حيث التذكير والتأنيث، فعند تذكير العدد وتأنيثه، ننظر إلى المعدود، ما الشيء المعدود، فإن هذا المعدود هو الذي يؤثر في العدد من حيث تذكيره وتأنيثه، فإن كان المعدود مفردًا، نظرت إليه، وإن كان المعدود جمعًا نظرت إلى مفرده، فدائمًا ننظر إلى المعدود المفرد، وهذا هو قول الحريري:

وإن نطقْتَ بالعقودِ في العدْدِ فانظرْ إلى المعدودِ لَقِيْتَ الرَّشْدَ

يريد بالعقود الأعداد؛ لأنهم كانوا يعقدون بها الأصابع، واحد اثنان ثلاثة.

فنقول: الأعداد من حيث التذكير والتأنيث لها أحكام، نبتدئ من أولها:

فواحد واثنان يوافقان المعدود، في العدد المفرد، والمركب، والمعطوف، دائمًا الواحد والاثنان يوافقان المعدود، نحو: "جاء رجلٌ واحدٌ"، و "امرأةٌ واحدةٌ"، و "سلمت على رجلٍ واحدٍ"، و "على رجلين اثنين"، و "امرأتين اثنتين"، يقال: اثنتين، أو ثنتين، بهمزة الوصل، أو حذف الهمزة، لغتان مشهورتان فصيحتان عن العرب.

إلا أنَّ المعدود مع الواحد والاثنين يتقدَّم عليهما ولا يجوز أن يتأخَّر، تقول: "جاء رجلٌ واحدٌ"، ولا يجوز أن تقول: "جاء واحدٌ رجلٌ".

"اشتريته بريالٍ واحدٍ"، ما تقول: "اشتريته بواحد ريال"، كما يقول بعض الأعاجم اليوم، ونحو نقلدهم، ولا نصح لهم.

والحريري لم يذكر حكم الواحد والاثنين؛ لأنهما على أصل النعت، يوافقان المعدود في التذكير وفي التأنيث.

انتهينا من الواحد والاثنين، ننتقل إلى الثلاثة إلى التسعة. الثلاثة إلى التسعة تخالف المعدود، في العدد المفرد والمركب والمعطوف، حكمها دائمًا هكذا، وهذا مراد الحريري بقوله:

وإن نطقْتَ بالعقودِ في العدْدِ فانظرْ إلى المعدودِ لَقِيْتَ الرَّشْدَ
فَأَثْبِتِ الْهَاءَ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَاحْذِفْ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُشْتَمِرِ
تَقُولُ لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدْدٌ وَازْمُمْ لَهَا تِسْعًا مِنَ النَّوْقِ وَقُدْ

- فخمسة أثواب، قال خمسة بالتاء؛ لأنَّ المعدود أثواب، والأثواب مُفردة ثوب، والثَّوب مُذكر، وقال: "تسعا من النوق"، تسعًا بغير تاء؛ لأنَّ المعدود النُّوق، والنَّاقَة مؤنثة.
- تقول في العدد المفرد: "جاء خمسة رجال"، و"خمسُ نساء"، و"قرأت خمسة كتب"، و"خمس مجلات"، وتقول في العدد المركب، يعني من أحد عشر إلى تسعة عشر: "جاء خمسة عشر رجلاً"، و"خمس عشرة امرأة"، و"قرأت سبعة عشر كتابًا"، و"سبع عشرة مجلة"، وهكذا.
- وتقول في العدد المعطوف، يعني من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ما سوى العقود، ألفاظ العقود، يعني عشرين وثلاثين، وأربعين، إلى تسعين، تقول: "جاء خمسة وعشرون رجلاً"، و"خمسُ وعشرون امرأة"، و"قرأت خمسة وعشرين كتابًا"، و"خمسًا وعشرين مجلة"، وهكذا.
- العشرة تخالف إذا كانت مفردة، وتوافق إلى كانت مركبة، تخالف إذا كانت مفردة، يعني إذا كانت مُفردة حُكمها حكم الثلاثة إلى التسعة تخالف، أمَّا إذا كانت مُركبة، يعني من أحد عشر إلى تسعة عشر، فإنها توافق المعدود، فلهذا تقول في العشرة المفردة: "جاء عشرة رجال"، و"عشرُ نساء"، و"قرأت عشرة كتب"، و"عشر مجلات"، وهكذا.
- وتقول في الأعداد المركبة: "جاء خمسة عشر رجلاً"، الرجل مذكر، إذن فالعشرة توافق تذكّر، والخمسة كما عرفنا تخالف، "خمسة عشر رجلاً"، والمرأة تقول: "جاءت خمس عشرة امرأة"، فالعشرة وافقت، والخمسة خالفت.
- وتقول: قرأت خمسة عشر كتابًا، وخمس عشرة مجلة، وهذا قول الحيري:

وإن ذكرت العدد المركب	فهو الذي استوجب أن لا يُعربا
فألحق الهاء مع المؤنث	بآخر الثاني ولا تكتثر

- ماذا يريد بالثاني؟ العدد المركب خمسة عشر، الأول ألفاظ هذا بضع من ثلاثة إلى تسعة، والثاني العشرة، يقول: اللفظ الثاني العشرة، ألحقه الهاء مع المؤنث، ولا تكثر.

مثاله عندي ثلاث عشرة	جمانه منظومة ودرة
----------------------	-------------------

- العشرين وألفاظ العقود، عشرون، وثلاثون، وأربعون، وخمسون، وستون، وسبعون، وثمانون، وتسعون، وكذلك المائة، ومضاعفاتها، مائة ومائتان، والألف ومضاعفاته، ألف وألفان إلى آخره، وفي حكمها المليون، والمليار، فهذه لا تتأثر بالمعدود، يعني تلزم لفظًا واحدًا، إمَّا بالتاء، كمائة، أو من دون تاء كعشرين وألف، تلزم لفظها، لا تتأثر بالمعدود، تقول: "جاء عشرون رجلاً" و"جاءت عشرون امرأة"، و"جاء مائة رجل"، و"مائة امرأة"، و"جاء ألف رجل"، و"ألف امرأة"، فهذه لا تتأثر بالمعدود.
- بقي في الأعداد العدد إذا صيغ على وزن فاعل، العدد إذا صيغ على وزن فاعل، يعني ما قلت خمسة، قلت خامس، ما قلت سبعة، قلت سابع، العدد إذا صيغ على وزن فاعل، **فما حكمه من حيث التذكير والتأنيث؟**

الجواب: العدد الذي على وزن فاعل مطلقاً يوافق المعدود، يعني على الأصل، تقول: هذا الرجل الخامس، وهذه البنت الخامسة، تقول: ذهبت إلى البيت السابع والمدرسة العاشرة، وهكذا، ففي أسماء المدارس، تقول: المدرسة العاشرة، المدرسة السابعة والثلاثون، وهكذا.

• هنا تنبيه، رأينا أنَّ بعض الأعداد من الثلاثة إلى التسعة، ولاشك أن استعمالها هو الأكثر؛ لأنَّ الثلاثة إلى التسعة تستعمل مُفردة، من الثلاثة إلى التسعة، وتستعمل أيضاً في الأعداد المركبة، خمسة عشر، ثلاثة عشر، وتستعمل في الأعداد المتعاطفة، ثلاث وعشرون، تسع وتسعون، هذه تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، يعني تخالف المعدود.

هل فعل العرب ذلك بها موافق للقياس؟ أم مخالف للقياس؟

قال النحويون: هذا من العرب موافقة للقياس، كيف موافقة للقياس؟ أما الواحد والاثنتان، فعرفنا أنهما لا يأتیان قبل المعدود، يأتیان بعد المعدود، فحكمهما حكم النعت، رجل واحد، مثل: رجل كريم، فيجب فيهما الموافقة، كالنعت، لكن الثلاثة إلى التسعة، هذه الأكثر فيها أنها تتقدم عن المعدود، خمسة رجال، ويقال رجال خمسة، لكن الأكثر خمسة رجال، وخمسة نساء، تتقدم.

العرب أعطوا الأصل الأصل، وأعطوا الفرع الفرع، كيف ذلك؟

• الأعداد التي نتكلم عليها الآن، ما أسماؤها في اللغة العربية؟ لو قيل لك ما الأعداد؟ عد لي الأعداد، ماذا تقول؟ واحد، اثنان، ثلاثة. ثلاثة أم ثلاث؟ {ثلاثة}.

لا، اسم العدد ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، ثمانية، تسعة، عشرة، هذا اسم العدد، اسم العدد بالتاء، ثلاثة، مثل رحمة، وليس رحم، رحمة، هكذا الكلمة رحمة بالتاء، فاسم العدد ثلاثة، فعندما جاءوا مع المذكر، جعلوا الأصل وهو ثلاثة، للأصل، وهو المذكر، ثلاثة رجال.

• عندما خرجوا عن الأصل، واستعملوها مع المؤنث، أرادوا أن يجعلوا في العدد طريقة معينة تبين أن المعدود ليس مذكراً، طيب ثلاثة بالتاء جعلوها للأصل، الأصل للأصل ثلاثة للمذكر، ماذا يفعلون مع المؤنث؟ حذفوا التاء، فقالوا: جاءت ثلاث نساء، ليُعلموا أن المعدود مذكر من أول وهلة، يعني منذ أن تسمع جاءت ثلاث، تعرف أنها نساء، قبل أن تعرف المعدود، هم جعلوا الأصل للأصل، فعندما جاءوا للفرع المؤنث، أخذوا اسم العدد، وحذفوا منه التاء.

فالأصل في العدد ثلاثة، والفرع في العدد ثلاث، فجعلوا الأصل للمذكر، وجعلوا الفرع للمؤنث.

• ثم إنَّ الحريري -رحمه الله تعالى- في آخر هذا الباب قال:

وقد تَنَاهَى الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيفَاءِ

• وخلاصة ما ذكر من نحو الأسماء، وإعراب الأسماء: أن الاسم يجب أن يدخله حكم إعرابي، إما الرفع، وإما النصب، وإما الجر، متى يكون حكمه الرفع، متى يكون حكمه النصب، متى يكون حكمه الجر، ذكر كل ذلك من قبل بالتفصيل، لكنها توزعت وتناثرت في الأبواب السابقة، نجعلها الآن.

فنقول: إن الاسم يكون حكمه الرفع في سبعة مواضع، وهي:

الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وخبر المبتدأ، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والتابع للمرفوع.

متى يكون حكم الاسم الجر؟

• يكون حكم الاسم الجر في ثلاثة مواضع:

❖ **الأول:** إذا سُبِقَ بحر جر.

❖ **الثاني:** إذا وقع مضافاً إليه.

❖ **الثالث:** التابع للمجرور، ودُرست كلها.

متى يكون حكمه النصب؟

هذا الأكثر، في مواضع كثيرة، يكون حكمه النصب إذا وقع خبراً لكان وأخواتها، واسماً لإن وأخواتها، وإذا وقع في المفاعيل الخمسة، المفعول به، والمفعول فيه، ظرف الزمان والمكان، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول المطلق، وإذا وقع حالاً، وتمييزاً، والمستثنى في أغلب أحواله، وفي المفعول به تدخل عدة أبواب، ففي المفعول به المنادى، مفعول به، والمنصوب على التحذير، والمنصوب على الإغراء، والمنصوب في التعجب، هذه كلها داخلية في المفعول به.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

